السعودية والحسم المؤجل

بين ارادة التحديث والسلفية التكفيرية.. بين المصالحة والافتراق

صافي الياسري

قال وزير الصناعة السعودي غازي العقيمي في حديث له نشرته مجلة النيوزويك الاميركية في ٦/٦ (ولدت سنة ١٩٤٠ وعندما ولدت ماتت أمي لأنه لم يكن في المدينة طبيب ، بعد ذلك كدت افقد بصري لانه لم يكن هناك طبيب عيون ، وذهبت الى المدرسة الابتدائية ولم يكن في امكاني الحصول حتى على الشموع ، ولم أر الصابون حتى صار عمري عشر سنوات ، ومالم تأخذ بنظر الاعتبار توق شعبنا للوجود بعد ثلاثة الآف سنة من التغييب فانك لن تفهم لماذا نحن مسرعون هذه الدرجة من السرعه). هذا الحديث يوضح بعض جوانب وخلفية الصورة التي تضع خطوطها مجريات الأمور حالياً في شبه الجزيرة العربية ، ورغم ان الحديث عن السرعة لم يكن دقيقاً أو واقعياً اكثر منه آمالاً ، الا انه يلقي اضاءة جيدة على الرغبة القوية في التغيير ويفيد في تبيان الطفرات المادية في حياة الفرد والمجتمع.

وعدم دقة الحديث عن السرعة، سببه الديناصور البيروقراطي الذي فرضته اجهزة الدولة السعودية وتعدد مراكز القرار التنفيذي فيها، اضافة الى عوائق اخرى منها التناقضات التي افرزتها هذه الطفرات، الى جانب السبب الاكثر اهمية وهو الصراع الايديولوجي بين عقيدة السلفيين الذين كانوا عماد الكيان السعودي منذ التأسيس الاول، وشخصية وكيان الدولة وتناقضاتها وصراعاتها هي الاخرى، فالعائلة السعودية الحاكمة (أكثر من عشرة الاف أمير)، فيها عدة تيارات متصارعة بهذه الدرجة أو تلك، وتقود باتجاهات متقاطعة أو متباينه، اضافة الى بقية الأركان الثانوية التي تنتمي هي الاخرى لتيارات متعددة التوجهات، رغم الغلبة النسبية للتيار الراغب في تثبيت سلطة الدولة وتحديثها في سياق التقدم العلمي والحضاري، وهو الامر الذي لم يحسم حتى الان، مما جعل عملية التطور تسير سيراً سلحفاتياً تتعرض في مراحل كثيرة للانتكاس أو النكوص.

ويمكن رد عدم قدرة التيار التحديثي أو الاصلاحي كما يسمى الان على الحسم، الى عمق الجذور القبلية التي تحكم التيارات الفاعلة على صعيدي الحكم والمجتمع، وقوة النفوذ التاريخي للسلفية فيهما، ومع كل بادرة أو محاولة للاصلاح تنفجر الاوضاع بحكم صلابة القوقعة القبلية السلفية.

وبعد ربع قرن من هذا الحديث، لاتزال مجريات الأمور على الساحة السعودية تتحرك بالطريقة نفسها التي يمكن العودة بها ابعد من ذلك التاريخ بكثير، حتى بدايات التفكير بتأسيس كيان الدولة السعودية، والتعامل مع ابسط المعطيات والمستجدات العلمية والحاجات الاجتماعية، ورغم ان بعض المتفائلين يرى ان هناك تقدماً نسبياً مهما كان بطيئاً، وانه يتم بطريقة حلزونية، أي ان الدائرة التي تدور في فلكها الأحداث ليست نفس الدائرة القديمة المغلقة، الا ان المراقب لايزال قادراً على القول، ان الأحداث مازالت تدور في نفس الدائرة القديمة واذا وضعناها الى جانب دوائر التقدم العالمية بسرعة ايقاعها الحاليه فان الصورة تبدو اكثر تخلفاً وقتامة عما كانت عليه قبل نصف قرن، عندما كان ايقاع التقدم بطيئاً على الساحة العالمية، بل يمكن القول على وفق هذا القياس، انها لازالت تدور على نفس المحور الذي دارت عليه معركة سبيلا عام ١٩٢٩، التي فجرها اقرار عبد العزيز آل سعود استخدام بعض اجهزة اللاسلكي، مما اثار المؤسسة السلفية القائمة على نفس القواعد التي ارساها محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٤٠ في نجد، وكتابه (التوحيد) الذي لايزال يعتبر دستوراً للسلفية، حافلاً بتلك القواعد.

وبرغم ان المعركة انتهت لصالح عبد العزيز ظاهرياً، الا ان لهيبها لم ينطفئ تماماً، مع ماقدمه عبد العزيز من ترضيات ومحاولات اقناع، فهذه المؤسسة لاتزال تنظر الى تاريخها بعين التمجيد والتمسك، مدلة به بقوة على اسرة ال سعود التي تحالفت معها عام ١٧٤٤، حيث توافقت افكار محمد بن عبد الوهاب مع رغبات وطموحات محمد بن سعود حاكم الدرعية ذي النزعة المتزمته الذي كان يسعى للحصول على فتوى دينية لقتال العثمانيين بوصفهم قوة اجنبية غازية، أو قوة مرتدة عن الاسلام، وقد اعطته عقيدة بن عبد الوهاب، مثل هذه الفتوى واسبغت على غزواته الشرعية الدينية وشاركته الحملة المسلحة لاخضاع المدينتين المقدستين مكة والمدينة ومع كل نجاح يحقق هذا التحالف كان محمد بن عبد الوهاب يحصل على السلطة الدينية في المنطقة الجديدة التي يتم اخضاعها، بينما تكون السلطة السياسية أو الدنيوية من نصيب محمد بن سعود، الذي حول هذا التحالف الى امتزاج عائلي بزواجه من ابنة محمد بن عبد الوهاب الذي وجد مخرجاً شرعياً لمقاتلة بقية المذاهب الاسلامية في مبدأ (قتل المرتد) الذي تقره جميع هذه المذاهب، داعياً الى تأجيل الجهاد حتى يتم تنظيم البيت الاسلامي، أو مايمكن القول انه دعوة الى الجهاد داخل البلاد الاسلامية بدءاً من ارض الجزيرة وهذا ماحرمته بقية الطوائف الاسلامية التي ادخلها محمد بن عبد الوهاب ضمن المرتدة.

وتمكن هذا التحالف من السيطرة على نجد باكملها ثم وسع رقعة حكمه لتشمل غالبية شبه الجزيرة العربية، ما بين البحر الأحمر وشواطئ الخليج عام ١٨٠٦، بما في ذلك الاحساء والبحرين والكويت والشاطيء والحجاز، وتم تحويل جميع السكان والقبائل بالقوة الى مذهب محمد بن عبد الوهاب.

ويمكن العودة الى كتب التاريخ لمعرفة التفاصيل الدقيقة لنشوء ونمو امبراطورية التحالف السلفي وآل سعود، وصدامها مع العثمانيين الذين مالبثوا ان أو كلوا لواليهم على مصر محمد علي باشا، مهمة القضاء على طموحاتهم وانهاء وجودهم، تلك المهمة التي وجدت لها صدى قوياً في نفس المملوك الالباني الاصل الذي كان هو الآخر يبني امبراطوريته الخاصة انطلاقاً من مصر، وتمكن فعلاً من القضاء على امبراطورية آل سعود ودمر عاصمتهم الدرعية، لتتمرد عليهم بقية القبائل التي أخضعت بالقوة واجبرت على ترك عقائدها، وتناهشتهم الصراعات الداخلية التي نشبت بين امرائهم حتى تمكن منهم آل رشيد حكام قبيلة شمر ونفوهم الى الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ليعودوا مع مطلع القرن العشرين الى حلبة الصراع من جديد، وبمساعدة آل مبارك حكام الكويت استعاد آل سعود عام ١٩٠٢ سيطرتهم على الرياض، وبدأوا رحلتهم الجديدة مع الحكم، ولكن هذه المرة بنفس فيه شيء من الاختلاف، فقد اعاد آل سعود النظر بعين الفحص لأسباب انهيار إمبراطوريتهم الأولى، بتشجيع ومساعدة من مستشاريهم العرب الأكثر تنوراً، وبدفع من البريطانيين الذين كانوا موجودين بقوة في المنطقة، ليحددوا ان الايديولوجيه السلفية ليست كافية لخلق الأساس اللازم لبناء سياسي طويل الأمد، يضم في تكوينه وحدة سياسية اكبر من القبيلة أو الكيان القبلي ويتحول الى دولة بالمفهوم الحديث، دون ان يعني هذا فك التحالف القديم، أو التخلي عن هذه العقيدة، وانما السعي بتواز لتحقيق بناء الدولة المتكامل وحيازة رضا المؤسسة السلفية، واذا لم يكن هذا ممكناً، فان من الأفضل عدم دفع الأمور الى نقطة اللاعودة ثم الحسم، والخروج بصيغة توفيقيه مهمتها تفريغ الشحنات الصدامية.

وكان واضحاً ان اعلان عبد العزيز ملكاً على الحجاز عام ٢٦ وتوقيع معاهدة جدة بينه وبين السيد غليرت كلابنيون ممثل بريطانيا وترسيم الحدود مع العراق والأردن، والحصول بطريقة سلمية تفاوضية عام ٣٣ على تنازل امام اليمن عن منطقة عسير، ثم اعلان عبد العزيز ملكاً على المملكة العربية السعودية التي اعلن قيامها وتثبيت حدودها الجغرافية عام ١٩٣٤، قد أدخل مفاهيم جديدة على تركيبة عشائرية مستودة من المنظمات السلفية المسلحة التي اعتمدت البطش وسيلة لتثبيت الحكم، ويعني ايضاً الغاء مبدأ الغزو الذي كانت تعتمده هذه المنظمات ومستوطناتها (الهجار)، وهي مستوطنات قريبة الشبه بالهياكل الزراعية (التعاونية) في الدول الاشتراكية وتختلف عنها باولوية المهمة العسكرية الدعوية التي كانت تضطلع بها، وزادت بريطانيا الأمور تعقيداً باصرارها على تحرير العبيد الذين كانوا يلجأون الى قنصلياتها في الوقت الذي تقر فيه السلفية مبدأ الرق، واضاف عبد العزيز سبباً آخر لتأجيج غضب المؤسسة السلفية، عندما حرم التحول عن المذهب بالقوة، تلافياً لما كان يتعرض له كيان الدولة من احراجات دولية.

كل ذلك جعل المؤسسة السلفية في موضع العزلة الشعورية عن الدولة التي أباحت المحرمات، ودفعها الى خندق المقاومة التي أخذت أحيانا إشكالا عنيفة، فالسلفية ترفض المخترعات والأدوات الحديثة ولم يكن إقناعها بقبولها سهلاً، كما أنها ترفض الاتصال بسواها من المذاهب الإسلامية الأخرى، فكيف بالاتصال مع الأجانب وعقد المعاهدات والتعاطي معهم في شؤون أخرى يقتضيها سياق التعامل الدولي؟

وعند تشكيل الحرس الوطني والجيش السعودي، أجبرت المؤسسة السلفية على حل تنظيماتها المسلحة، وتم ذلك وفق صيغة توفيقيه تقضي بانضمام قسم من عناصر هذه التنظيمات الى الحرس الوطني وتشكيل القسم الآخر جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي سميت فيما بعد بجمعيات الأخلاق العامه وهي التي كونت الشرطة الدينية (المطاوعة) المسؤولة عن مراعاة العقيدة مراعاة تامة، ويحق لها دخول البيوت للتأكد من هذه المراعاة، ولنا ان نفهم ان الأمر بهذه الصورة يمكن ان يفسر بوجود دولة ظل للدولة السعودية.

ويؤشر المرسوم الذي صدر عام ١٩٥٥، بعدم إرسال البعثات الى الخارج قوة دولة الظل هذه، برغم ان النتيجة كانت على غير ما يشتهيه السلفيون فقد تم جلب إعداد كبيرة من المدرسين العرب الذين كان لهم اكبر الأثر في نشر الأفكار الليبرالية والعلمانية والقومية، ليأخذ الصراع بين دولة الظل السلفية والدولة السعودية اشكالاً آخرى بعد ان دخلته اطراف اخرى من القوى الاجتماعية الاخذه بالتبلور، وانعكس هذا ايضاً على الأوضاع داخل القصر أو داخل الأسرة المالكة نفسها.

فعلى صعيد المجتمع السعودي تشكلت عدة تنظيمات سياسية للعمال والطلبة والمثقفين وصغار التجار والكسبه، وخاضت نضالاً تعددت فيه اوجه نشاطها من التظاهر الى التفجيرات التي طالت عام ١٩٦٦ على سبيل المثال محطة البريد الرئيسية في الرياض ومبنى وزارة الدفاع ومكتب المستشار الأمريكي في الرياض وقصر الأمير عبد الرحمن، وقصر قيادة الأمن في الدمام ومؤسسات عسكرية اخرى، وخط التابلاني، هذه المنظمات والقوى السياسية مهما كان دورها وحجمها، وقدرتها على التأثير في سير الأحداث، كانت ضمن الحسابات الستراتيجية تأكل من جرف المؤسسة السلفية اكثر مما تأكل من جرف الدولة.

أما داخل القصر، أو على صعيد الأسرة المالكة، فثمة العديد من الأمراء الذين تربطهم صلاة قربى عن طريق التزواج، بشيوخ القبائل التي أخضعت من قبل بالقوة وقادة المؤسسة السلفية، وبعض هؤلاء الأمراء يميل بثقل مؤثر الى جانب أخوالهم مما يضعف كثيراً قدرة الأسرة الحاكمة على اتخاذ القرارات الحاسمة، وكثيراً ما تسبب في نشوب صراعات داخلية حادة، مثلما أثر بوضوح صعودا جنحة فيصل أوائل الستينيات وهبوط أسهم الملك سعود، وظهور التيار القومي الذي مثله الأمراء الاحرار بزعامة الأمير طلال، الذي عاد هذه الايام الى الواجهة كاصلاحي متشدد، مستفيدين من تأثير عبد الناصر والفكر القومي وانهيار نظام الائمة في اليمن عام ١٩٦٢، وكل هذه التيارات تمكن فيصل الذي تسلم السلطة عام ٦٤ ان يتعامل معها بدهاء كان قد اكتسبه من تربعه على عرش وزارة الخارجية منذ تأسيسها، وتمرسه بالعمل الدبلوماسي، ليطرح برنامج النقاط العشر للاصلاح الذي كان يتضمن (وعداً بوضع الدستور الدائم للبلاد، ومجلساً استشارياً، وتشريع قانون اساسي للحكومة يستقى من القرآن والحديث النبوي وأعمال الخلفاء الراشدين، وتدون فيه تدويناً واضحاً المبادئ الاساسية للحكومة والعلاقة بين الحاكم والحكومه، وتنظيم السلطات المختلفة للدولة والعلاقة بين السلطات، وضمان الحقوق الاساسية للمواطن بما في ذلك حق التعبير الحر عن ارائه ضمن حدود العقيده الاسلامية باستمرار، وبعقلية اكثر انفتاحاً عما كان سائداً، مما يعني ان الاستمرار في المحافظة على التوازن لم يعد ممكناً الا بالتحجر الفكري والسياسي، الذي اصبح في عداد المستحيلات في واقع اليوم، وبدا واضحاً امام النظام انه سيقيع في الخلف وتفلت من يده الامور في حال استمراره بالتمسك ببقايا الايديولوجية السلفية التي أصبحت منذ مدة ليست بالقليلة في حالة بأس جعل الحلقات الجهاديه الاكثر تعصباً فيها أشد نفوذاً واكثر قوة واندفاعاً وتناقضاً مع واقع الطفرات الاجتماعية والتطور الاقتصادي والثقافي وتنامي سلطة كيان الدولة وقوته، وحرج الأخير امام الدعوات العالمية والإقليمية والمحلية لاحترام حقوق الإنسان التي رفضت السلطة السعودية اقرارها عام ١٩٤٥ ولا تزال، واشتداد قوة التيارات الاجتماعية الاخرى وازديدا تأثيرها، وبعد احداث ١١ سبتمبر في اميركا، واحتلال افغانستان ثم العراق، وجدت السلطات السعودية نفسها أمام ضغط قوي لفك ارتباطها القديم بالمؤسسة السلفية، وهو أمر ليس سهلاً على الاطلاق، ولا يمكن انجازه بين ليلة وضحاها، فالدولة والمجتمع وفي السعودية بنيا على هذا الارتباط، برغم الخلل الذي يعتريه والوهن الذي يزحف اليه باستمرار، مما دفع بالمؤسسة بكاملها الى اعتماد الجهاديه الانتحارية ليس في السعودية وحسب وانما في شتى بقاع الأرض التي زرعت بؤرها فيها في مواجهة هجمة تستشعرها في مايسمى اليوم بمكافحة الارهاب.

وليس صحيحاً مايدور اليوم حول تقسيم أو فرز مفتعل بين سلفية جهادية واخرى اصلاحية، فالمؤسسة السلفية واحدة والخروج عنها يصب في اطر الدولة والاسرة الحاكمة التي تقودها في السعودية، وفي اطار الحرب المعلنة عليها عالمياً، وهي على وعي تام بهذا، وعلى هذا الأساس لم تنفع طروحات ولي العهد السعودي عبد الله، بشأن الحوار الوطني المفتوح، ومناقشة اشكالية التفكير الاقصائي والتكفير المبالغ فيه، وتطرح رموزها حواراً بشكل آخر أهم ما فيه استمرار التوازن بين سلطة المؤسسة، لتأمين خندقها الأول وقاعدتها الاساسية وموطنها، عبر التخلي عن محاولات تطوير المنظور الديني، الفقهي الدعوي، وكف يد الدولة ومحاولاتها اعادة النظر في وظيفة الاداء الديني وقصرها على حدود الحلال والحرام، والعودة الى مفهوم التعايش القديم، وهذا الطرح يلقى رفضاً متزايداً، ليس من الدولة والقصر فحسب، وانما من القوى والتيارات الاجتماعية الصاعدة والمثقفين الجدد، ايضا، ممن عبروا عن رفضهم هذا بتأكيد نهاية ثقافة الاباء، الذين يجب التخلص منهم باحترام، وان يدفنوا كما تدفن الجثث باحترام يليق بها، ومن الواضح ان عملية الدفن هذه، هي في الحقيقة، مخاض عسير لولادة جديدة يقود إليها المسار المنطقي للإحداث، في حين يرى آخرون انها ليست سوى صورة لأحد أوجه العملة، فالوجه الثاني يدفع للشك بقوة في ان مثل هذه الولادة ستحدث، فهي ليست اكثر من حمل كاذب سيتراجع امام ضربات هذه المؤسسة، والصدام بين النظام وهذه المؤسسة، هزيمة لكليهما وعلى هذا فهما مجبران على التعايش مرة اخرى بنية ان يأكل احدهما من جرف الاخر، ومايحدث بينهما بين الحين والآخر من مواجهات، انما يتم بدفع قوى خارجية مؤثرة، يمكن تشخيصها في ضوء التقرير الأمريكي عن احداث سبتمبر، والصفحات التي لم تعلن منه، والتي قيل انها تتحدث عن علاقة السعودية بهذه الأحداث، وبالاحرى علاقة السلفية الجهادية في السعودية بها، لكن هذه المواجهات مهما طالت وازدادت شراستها لن تصل نقطة الحسم، وانما تتصاعد الى نقطة محرمة لن تقفز بعدها الا الى التعايش من جديد، أو انتظار ما تسفر عنه المواجهة بين السلفية الجهادية وصقور الليبرالية العالمية على الساحة العراقية أو بقية البؤر المشتعلة.

واذا كانت الحرب العراقية-الايرانية قد منحت الأسرة الحاكمة نوعاً من التصالح وزمناً اطول لتاجيل الصدام مع هذه المؤسسة، فان (عاصفة الصحراء) اوائل التسعينيات طرحت نقاط خلاف وتفجر في الموقف من الوجود الاجنبي والتعاون م معه في سياقات التعامل بين سلطة الدولة والايديولوجية والسلوك السلفي، الذي استمد شحنة قوية من انتصارات طالبان في افغانستان، لكنها بكل شدتها لم تكن كافية لتقود الأمور باتجاه الصدام ثم الحسم.

وهذه هي سمة العلاقة بين الاثنين عبر تاريخ تحالفها الطويل، ويمكن وضع تراجع الشيخ علي الخضير وفيصل الفهد عن فتاواهم وارائهم في هذا السياق.

وهذا ما يفسر لنا ايضاً لماذا قاوم النظام الحاكم في السعودية كل المؤثرات الفكرية الخارجية محاولاً اقامة نوع من التوازن القلق بين الواقعية المادية وتأثيرات الغرب الليبرالي السريعة الايقاع، واسطورة السلفية المستمرة في فقدان صلتها بجذورها الضاربة في القدم، امام حركة الواقع الجديد، وانهيار ثقافة الصحراء امام زحف ثقافة القرية العالمية، فسكان الخيمة القديمة اصبح الان يسكن فيللا ذات حنفيات مطلية بالذهب ويتعامل مع أجهزة، حديثة ومتطورة